

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، حسين السكران

المميزان: ١-

٢-

المميز ضده: الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٤ تقدم المميزان بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٣/٤٤٥ فصل ٢٠١٤/٧/٢ المتضمن
تجريم المتهمين بجناية الشروع بالقتل عملاً بالمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات
وبدلالة المادة ٣٣٨ من القانون ذاته والحكم على كل واحد من المميزين
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف.

وعملاً بالمادة ٩٩ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة المقررة بحقهما لتصبح
الأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم والنفقات محسوبة لهما مدة
التوقيف.

وعملاً بالمادة ٧٢ تنفيذ العقوبة الأشد وهي سنتان ونصف والرسوم والنفقات لكل
واحد منهما محسوبة لهما مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة والراضة حال ضبطها
قرارهاً وجاهياً بحق المجرم نافذاً بالحال وبمناوبة الوجهي بحق باقي المجرمين.

طالباً قبوله شكلاً ونقض القرار المميز وذلك للأسباب التالية:

- (١) أخطأت المحكمة بتجريم المتهمين بجناية الشروع بالقتل والحكم عليهما لأنهما لم يقوموا بضرب المشتكي ولا علاقة لهما بهذه القضية.
 - (٢) يوجد لدى المتهمين بيانات تثبت براءتهما حيث صدر الحكم بحقهما بمتابعة الوجهي والتميز مقدم لأول مرة ولا يحتاج إلى معذرة مشروعة.
 - (٣) أخطأت المحكمة بقرارها حيث جاء مشوباً بقصور التعليل والتسبيب.
 - (٤) أخطأت المحكمة باعتمادها أقوال المشتكي لأن أقواله جاءت متناقضة.
 - (٥) أصابت المحكمة بتعديل وصف التهمة مع عدم التسليم اشتراكاً بالضرب.
- قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة كانت وبقرارها رقم (٢٠١٣/١٣٩) قد أحالت إلى محكمة الجنايات الكبرى المتهمين كل من:

-١-

-٢-

-٣-

-٤-

ليحاكموا أمام المحكمة بعد أن أسندت إليهم:

- ١- جناية الشروع بالقتل بحدود المواد ١/٣٢٨ و ٢ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات.

٢- جناية السرقة بحدود المادة ٢/٤٠١ عقوبات.

٣- جنحة حمل وحياسة أدوات حادة وراضة بحدود المادة ١٥٦ عقوبات لجميع المتهمين.

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر هذه الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي توصلت إلى اعتناق الواقعة التالية:

بأن المجني عليه هـ (٢٩ سنة) على معرفة سابقة مع المتهم

كونهما يعملان على البسطات في منطقة البقعة وفي عصر

يوم ٢٠١٢/١١/١٧ وأثناء تواجد المجني عليه أمام صالون حلاقة في منطقة البقعة تفاجأ بباص هونداي يقف أمامه وأثناء ذلك نزل من الباص المتهم

(الملقب ونزل معه المتهم حيث طلبا من

المجني عليه أن يصعد معهما إلى الباص إلا أنه رفض وعلى أثر ذلك قام المتهم

بضرب المجني عليه بواسطة ماسورة على رأسه وقام المتهم بضربه

بأداة حادة وقام بإدخاله في الباص وفي الباص شاهد كل من المتهمين المتهم -بالإضافة إلى شخص يدعى

(لم يتوصل التحقيق إلى معرفته) وكانوا جميعهم يحملون أدوات حادة (أمواس

ومشارط).

وتوجهوا إلى منطقة صافوط وقاموا بشراء الكحول في الطريق ومن ثم توجهوا إلى

منطقة جلد وقام جميع المتهمين بالإضافة إلى المتهم بضرب المجني عليه

بالأدوات الحادة في منطقة الوجه والصدر ومن ثم قاموا برميهِ في منطقة مقطوعة

واحتصل المجني عليه على تقرير طبي يفيد بوجود ندب عدة بالرأس والوجه والإبط

وأن الإصابات التي تعرض لها المجني عليه شكلت خطورة على حياته على اعتبار أن

الإصابات نفذت إلى التجويف الصدري من الجهة اليمنى وأحدثت استرواحاً هوائياً

وبعد ذلك جرت الملاحظة.

وعلى ضوء ما توصلت من وقائع ثابتة وقنعت بها أصدرت محكمة الجنايات قرارها رقم ٢٠١٣/٤٤٥ تاريخ ٢٠١٤/٧/٢.

لم يرتض المميزان بهذا القرار قطعاً فيه تمييزاً للأسباب الواردة باللائحة.

وعن السبب الثاني ومفاده وجود بيانات تثبت براءتهما لصدور الحكم بمثابة الوجاهي.

ورداً على ذلك نجد ومن الرجوع إلى محاضر هذه الدعوى الصفحة ٤٠ قد ورد فيها وعلى لسان وكيل الدفاع للمتهم بأنه لا يرغب بتقديم أي بيعة دفاعية وعلى الصفحة ٤٢ ذكر وكيل الدفاع (اعتبار أقوال شاهد الدفاع بيعة لجميع موكلي واعتبارها جزءاً من مرافعتي الخطية أيضاً وبها أختتم بينتي الدفاعية) وقدم مرافعته النهائية وحيث لم يحرم المميزان من تقديم بيناتهما ودفعوهما وقد أتاحت المحكمة الفرصة تلو الفرصة ولمرات عديدة لهما فإن صدور القرار المطعون فيه بمثابة الوجاهي لا يستلزم دوماً بنقضه طالما أن المتهمين أتيحت لهما الفرصة وقدموا ما يرغبان بتقديمه فإن مثل هذا السبب مستوجب للرد.

وعن باقي أسباب التمييز التي تنصب على وزن البينة والنتيجة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى والقرار مشوب بقصور التعليل والتسبيب.

ورداً على ذلك نجد:

إن الأفعال التي قام بها المتهمون وبرفقتهم المدعو الذي لم يتوصل التحقيق لمعرفة بالحق بالحق إلى مكان تواجد المجني عليه وقيامهم باصطحابه معهم في الباص الذي كان معهم وقيامهم بضرب المجني عليه بواسطة الأدوات الحادة التي كانت بحوزتهم في مناطق مختلفة من جسمه وطعنه في صدره وحصوله على تقرير طبي وإن هذه الإصابات نفذت إلى التجويف الصدري من الجهة اليمنى وأحدثت

استرواحاً هوائياً وأنها شكلت خطورة على حياة المصاب فهي تشكل كافة أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ٣٢٨ من القانون ذاته وهو ما توصلت إليه المحكمة حيث قامت بتعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين من قبل النيابة العامة.

وحيث يستفاد من أحكام المادة ١٤٧ من الأصول الجزائية وما استقر عليه قضاء محكمة التمييز إن وزن البينة وتقديرها والقناعة بها أو طرحها والأخذ بجزء من الشهادة التي تطمئن إليها وطرح ما عداها هو من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع في تكوين قناعتها طالما أن النتيجة مستخلصة بصورة سائغة وسليمة ولها ما يؤيدها من البينات وبدورنا نقر محكمة الجنايات الكبرى فيما انتهت إليه من تسبيب وتعليل وتجريم وعقوبة التي تقع ضمن الحد القانوني والقرار جاء معللاً تعليلاً وافياً ومستخلصاً استخلاصاً سائغاً ومقبولاً من خلال بينات الدعوى فإنه موافق للقانون وهذه الأسباب لا ترد على القرار المطعون فيه مما يتعين معه ردها.

لذلك نقـر رد الطعن التمييزي موضوعاً ونأييد القرار المميز بحق المميزين

قراراً صدر بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١١/٥/٢٠١٤ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ ع م